

مجالس العمالات والأقاليم، أي دور في إطار الجهوية الموسعة ؟

عرف التنظيم اللامركزي على مستوى العمالات والأقاليم تغييرات هامة سنة 2002 بمقتضى القانون رقم 79.00 الذي ألغى الظهير المؤرخ في 12 شتنبر 1963، وينظم ظهير 3 أكتوبر 2002 (ظهير شريف رقم 1.02.269 الصادر في 25 رجب 1423)، (3 أكتوبر 2002)، بشأن تنظيم العمالات والأقاليم ومجالسها، العمالات والأقاليم باعتبارها جماعات محلية لها مصالحها المتميزة عن المصالح الوطنية مع الإعراف لسكانها بإدارة مصالحهم استقلالا عن السلطات المركزية ولكن تحت وصايتها الإدارية.

لقد حظي تقسيم العمالات والأقاليم على الدوام باهتمام خاص من طرف الدولة، ولعل هذا الاهتمام يجد سنده من كون السياسة المستهدفة من وراء ذلك ترمي إلى ضمان تأطير المواطنين ومراقبة المجالس الوطنية مع خلق محاور إدارية واقتصادية جديدة تكون النواة الأولى لكل نشاط اقتصادي واجتماعي وإداري لتقديم الخدمات للمواطنين وتقريبها وكذا تلبية انتظاراتهم.

أولا : مجالس العمالات والأقاليم في إطار النظام الحالي للامركزية :

تشكل مجالس العمالات والأقاليم المستوى الثاني من مستويات اللامركزية الإقليمية، إذ تتوسط الجماعات الحضرية والقروية ومجالس الجهات. لمجالس العمالات والأقاليم دور حيوي وأساسي في التنمية بمختلف أبعادها وتجلياتها، مما أضفى عليها العمود الفقري لإنماء الجماعات وخاصة القروية من جهة ومن جهة ثانية دعامة إدارية ومرفقية لتحديث الدولة وهيكلها الإدارية.

إن ذاتية مجالس العمالات والأقاليم ضمنها القانون وذلك بتحديد صلاحيات واختصاصات كل وحدة ترابية من الوحدات التي تكون جسم الجماعات المحلية تجنباً لكل تداخل أو تنازع من جهة ومن جهة ثانية العمل على دعم مقاربة التشارك (الشراكة) والتعايش.

إضافة إلى كون ممثلي مجالس العمالات والأقاليم بمجالس الجهة يشكلون دعامة أساسية للتنمية الجهوية نظراً للممارسة الميدانية والإطلاع على مضمون مخططات التنمية الإقليمية ومدى ملائمتها للمخطط الجهوي للتنمية.

ثانياً : دور مجالس العمالات والأقاليم في أفقر الجهوية الموسعة :

لتحسين

إن خيار الجهوية الموسعة ليس إجراء إدارياً أو تقنياً بل استراتيجية اتخاها هيكل الدولة وإداراتها سواء على المستوى اللامركزي أو على مستوى عدم التركيز في إطار الوحدة والتضامن والتوازن على أساس الفعالية والحكمة المجالية أو الترابية.

إن إحداث عمالات وأقاليم جديدة مؤشر قوي على مكانة تلك الهياكل الإدارية لتقوية النظام الجهوي في إطار الانسجام والتكامل لتحقيق التنمية المنشودة.

إن الإدارة على مستوى الأقاليم والعمالات حققت تراكماً إيجابياً رغم بعض النقائص، وخاصة على مستوى التنظيم وضبط المجال وتقريب الخدمات للمرتفقين بتعاون مع سلطات الوصاية والإدارة المركزية وبشراكة مع باقي الجماعات المحلية الأخرى.

إن الجهوية الموسعة رهان استراتيجي يفرض تغيير وإصلاح النظام اللامركزي الإقليمي وذلك من خلال سلطاته واختصاصاته وأجهزته وذلك بإقرار استقلالية تامة وسلطة وصاية مواكبة ولاحقة، والتنصيب إلزاماً على عقود برنامج بين تلك المجالس والمجلس الجهوي والمصالح اللامركزية لبناء التنمية المستدامة.

ثالثا : الواقع الحالي لإسهام مجالس العمالات والأقاليم في إرضاء متطلبات وحاجيات الساكنة :

لعبت مجالس العمالات والأقاليم دورا حيويا في إرضاء متطلبات وحاجيات الساكنة، رغم قلة الإمكانيات وافتقارها للمواد المالية والبشرية الكافية ، إذ المطالب تزداد بشكل هندسي وسريع. ومن مظاهر ذلك، فك العزلة عن العالم القروي، تزويد القرى والمراكز النائية بالماء الصالح للشرب والكهرباء...، العناية بالشبكة الطرقية والسكان الرحل في المناطق القاحلة.... إلخ

يلاحظ أن هناك مجهود جبار للعمل إلى جانب المصالح الوزارية والمجالس المنتخبة لبلوغ التنمية وتلبية حاجيات المواطنين.

إن العمالة أو الإقليم مؤسسة إدارية ضرورية للعب دور الوسيط بين المستوى الأدنى المحلي (الجماعة الحضرية أو القروية) والمستوى الأعلى المحلي (الجهات).

رابعا : آفاق مجالس العمالات والأقاليم في إطار الجهوية الموسعة :

إن تطبيق الجهوية الموسعة انطلقا من التعليمات والتوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، بتاريخ 3 يناير 2010 تتطلب، على المستوى الإقليمي ما يلي :

- مراجعة جدوية لتلك المؤسسة في اتجاه تدقيق مهامها والحرص على التكامل فيما بينها وتلافي تشتيت الموارد والإمكانات،

- ثم إن خلق جهات مستقطبة لاستثمار رؤوس الأموال وشروط الإنتاج في نطاق التنافسية، يفرض خلق وبناء وتقوية المدن مركز العمالات والأقاليم بغية تحقيق التدبير الحضري والترابي والحكامة المجالية،

- تمكين مجالس العمالات والأقاليم من التدبير المستقل والذاتي لتحقيق التنمية من منظور إعداد التراب على المستوى الجهوي والتخطيط الجهوي أي العمل على استفادة المجال الجغرافي للإقليم من التدبير للثروات والإمكانات المرصودة للجهة التي ينتمي إليها الإقليم،

- الانتقال من المقاربة المركزية للتدبير المالي إلى المقاربة الجهوية التي ترصد حاجيات الجماعات والأقاليم والعمالات وساكنتها حسب الأولويات والحاجيات لمواجهة الفقر والإقصاء والتهميش والخصاص في المرافق وفق رؤيا نموذجية،

- منح إمكانية التعاقد مع مختلف الجماعات والهيئات والمؤسسات لمجالس العمالات والأقاليم للرفع من النجاعة والفعالية الاقتصادية أي إمكانية التدبير الاقتصادي بدل التسيير الخدماتي.